الأمم المتحدة

UNEP/PP/INC.5/6

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.: General
16 تشرين الأول/أكتوبر 2024

Arabic

Original: English

لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانونًا بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك التلوث في البيئة البحرية
الدورة الخامسة
بوسان، جمهورية كوريا، 25 تشرين الثاني/نوفمبر - 1 كانون الأول/ديسمبر 2024
البند 4 من جدول الأعمال المؤقت*

إعداد صك دولي ملزم قانونًا بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية.

فريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية العامل بين الدورات لتحديد وتحليل النهج القائمة على المعايير وغير القائمة على المعايير فيما يتعلق بالمنتجات البلاستيكية، والمواد الكيميائية المثيرة للقلق المستخدمة في المنتجات البلاستيكية، وتصميم المنتجات، التي تركز على قابلية إعادة تدوير المنتجات البلاستيكية وقابلية إعادة استخدامها، لتنظر فيها اللجنة في دورتها الخامسة[1]

تقرير الرئيسين المشاركين

1. مقدمة

أ. التفويض

1. أنشأت لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانونًا بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية (يشار إليها فيما يلي باسم "اللجنة")، في دورتها الرابعة، فريقي خبراء مخصصين مفتوحي العضوية عاملين ما بين الدورات.

2. وقد جرى إنشاء أحد فريقي الخبراء هذين وتكليفه بتحديد وتحليل النهج القائمة على المعايير وغير القائمة على المعايير فيما يتعلق بالمنتجات البلاستيكية والمواد الكيميائية المثيرة للقلق المستخدمة في المنتجات البلاستيكية، وتصميم المنتجات، التي تركّز على قابلية إعادة تدوير المنتجات البلاستيكية وقابلية إعادة استخدامها، مع مراعاة استخداماتها وتطبيقاتها، لتنظر فيها اللجنة في دورتها الخامسة (يشار إليها فيما يلي باسم "فريق الخبراء الثاني"). وقد كُلِّف فريق الخبراء الثاني برئاسة مشتركة من قبل السيد أكسيل بورشمان من ألمانيا، والسيدة غوين سيسبور من بالاو، والسيد لؤي المختار من العراق.2 واتفقت أيضًا اللجنة على وجوب ألّا تخلّ مخرجات فريق الخبراء هذا بالمواقف الوطنية ونتائج المفاوضات التي تجريها اللجنة.

3. ووفقًا للولاية الممنوحة من اللجنة لبدء عملها باستخدام الوسائل الإلكترونية، بدأ فريق الخبراء الثاني عمله بثلاثة اجتماعات افتراضية، في 18 و30 تموز/يوليه و13 آب/أغسطس على التوالي.3 وكجزء من هذا العمل الأولي، وجه الرئيسان المشاركان استبيانًا عبر الإنترنت إلى الخبراء الذين رشحهم الأعضاء للمشاركة في فريق الخبراء.4 ثم عُقد بناءً على هذا العمل السابق

---

* UNEP/PP/INC.5/1.

[1] لم يتم تحرير هذه الوثيقة رسميًا.

2 انظر المذكرة المفاهيمية لكلا فريقي الخبراء على https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/45639/ISW_concept_note.pdf.

3 انظر برنامج العمل على https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/45902/WorkProgrammeEG2.pdf.

4 انظر تجميع إجابات الاستبيان، والملخص المفصّل لإجابات الاستبيان.

اجتماع شخصي مستنير أيضًا بوثيقة توليفية أعدها الرئيسان المشاركان، في5 بانكوك في الفترة من 24 إلى 28 آب/أغسطس 6.2024

4. واستفاد فريق الخبراء أيضًا من العروض التي قدمها، بناءً على طلب المشاركين، خبراء تقنيون اختارتهم الأمانة بالتشاور مع رئيس[7] اللجنة وفقًا للولاية التي أسندتها اللجنة.8

ب. نطاق التقرير وهيكله

5. أعد هذا التقرير الرئيسان المشاركان لفريق الخبراء، لتنظر فيه اللجنة، ويهدف التقرير إلى إظهار نتائج العمل الذي أنجزه فريق الخبراء تنفيذًا لولايته. ويتناول كل مجال من المجالات الثلاثة التي تشتمِل عليها ولاية فريق الخبراء، وهي النهج القائمة على المعايير وغير القائمة على المعايير فيما يتعلق بالمنتجات البلاستيكية والمواد الكيميائية المثيرة للقلق المستخدمة في المنتجات البلاستيكية، وتصميم المنتجات، التي تركّز على قابلية إعادة تدوير المنتجات البلاستيكية وقابلية إعادة استخدامها، مع مراعاة استخداماتها وتطبيقاتها.

6. ولدى إعداد هذا التقرير، نظر الرئيسان المشاركان في مدخلات الخبراء من خلال أجوبتهم على الاستبيان الذي أجروه عبر الإنترنت، وكذلك المناقشات التي جرت خلال الاجتماعات الافتراضية لفريق الخبراء. وينظر هذا التقرير أيضًا في التبادلات التي جرت خلال الاجتماع الشخصي الذي عُقد في الفترة من 24 إلى 28 آب/أغسطس 2024، بما في ذلك ما ورد في ملخصات المناقشات التي أُتيحت خلال الاجتماع وتعليقات الخبراء المشاركين عليها، والتي أتاحت لهم الفرصة النهائية للتعليق على المواد التي أُعدت قبل إعداد هذه الوثيقة غير التفاوضية.

7. ووفقًا للولاية التي يضطّلع بها فريق الخبراء، كان عمله ذا طبيعة فنية وتهدف مخرجاته إلى إرشاد عمل اللجنة، دون الإخلال بالمواقف الوطنية ونتائج المفاوضات التي أجرتها اللجنة. وبالتالي، فإن تحديد وتحليل النهج الواردة في هذا التقرير لا يخل بالمواقف الوطنية ولا بنتائج المفاوضات بشأن المسائل التي تشتمِل عليها ولاية فريق الخبراء. وعلى وجه الخصوص، لا يخل ذلك بما أعرب عنه بعض أعضاء اللجنة من تحبيذ ألّا يُدرج في الصك حكم أو نص يتعلق ببعض أو جميع المسائل التي تشتمِل عليها ولاية فريق الخبراء.9

8. وسعى الرئيسان المشاركان في هذا التقرير إلى إظهار وتوليف الآراء المختلفة التي عبر عنها الخبراء بأكثر الطرق الممكنة توازنًا وحيادية، مع مراعاة ولاية الفريق وغرضه، من أجل تزويد اللجنة بوثيقة ستكون مفيدة وتساعد في تقدم عملها في الدورة الخامسة، دون الحكم مسبقًا على هذا العمل أو نتائجه. وتم الاستماع إلى مجموعة واسعة من الآراء، بما في ذلك الآراء المتباينة أو المتضاربة، خلال عمل فريق الخبراء. وبناءً على ذلك، في جميع أجزاء هذا التقرير، لا ينبغي أن تُؤوّل الإشارات إلى آراء الخبراء والنهج الممكنة المحددة باتفاق الخبراء على أي رأي أو نهج معيّن.

2. الاعتبارات العامة

9. جرى تنظيم مساهمات الخبراء المشاركين، والمناقشات التي تدور بين أعضاء فريق الخبراء، بناءً على كل مجال من المجالات الثلاثة التي تشتمِل عليها ولاية الفريق. وتُعرض في هذا القسم بعض الموضوعات والاعتبارات المشتركة التي انبثقت، لتيسير الرجوع إليها.

أ. لمحة عامة

10. تراوحت الآراء عبر المجالات الثلاثة لولاية فريق الخبراء بشكل عام بين استصواب اعتماد نُهُج مشتركة على المستوى العالمي من أجل ضمان التنسيق وتكافؤ الفرص بين البلدان، في ضوء الطبيعة العالمية لسلاسل القيم البلاستيكية، وتفضيل النُهج ذات الدوافع الوطنية التي من شأنها أن تتيح إيلاء الاعتبار للأحوال والظروف المحلية على النحو الواجب، بما في ذلك ما يتعلق بالأطر التنظيمية، أو الآثار الاجتماعية والاقتصادية، أو توافر التكنولوجيا، أو قدرات إدارة البنية التحتية والنفايات، أو الموارد الطبيعية، أو النضج التكنولوجي، أو المتطلبات الصحية. وجرى وضع إمكانيات تحديد معايير واسعة النطاق للعمل على المستوى العالمي على الطاولة من أجل توفير اتجاه مشترك وإعطاء إشارات واضحة للحث على الابتكار والاستثمار، مع تقصّي المرونة في اعتماد تدابير على المستوى الوطني يمكن تكييفها مع الأحوال المحلية. ولوحظ أيضًا الدور التكميلي المحتمل للنُهُج الإلزامية والطوعية.

---

5 انظر الوثيقة التجميعية التي قدمها الرئيسان المشاركان، المتاحة على https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/46055/Synthesis_Report_EG2.pdf .

6 انظر تقرير الاجتماع، الذي سيتم تعميمه.

7 تم اختيار اثني عشر خبيرًا تقنيًا لكل فريق خبراء مع الأخذ في الاعتبار الخبرة الفنية والتجربة والمعارف؛ توازن الخبرة والتجربة والمعارف بين الخبراء التقنيين الذين ستتم دعوتهم؛ - التمثيل الإقليمي والجغرافي؛ التوازن بين الجنسين؛ والكفاءة اللغوية. انظر المذكرة المفاهيمية لكلا فريقي الخبراء على https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/45639/ISW_concept_note.pdf.

8 انظر لائحة الخبراء التقنيين، المتاحة على https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/45986/Technical_Resource_Persons.pdf. انظر أيضًا شرائح العرض التقديمي التي يستخدمها الخبراء التقنيون ردًا على الأسئلة التي طرحها الخبراء المشاركون من خلال الرئيسين المشاركين في الاجتماع الشخصي، والمتاحة على https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/46094/EG2%20TRPs%20presentation%20merged.pdf.

9 انظر تجميع مشاريع النصوص (نسخة مسبقة غير محررة)، متاح على https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/45858/Compilation_Text.pdf .

11. ووُضِعَت على الطاولة أيضًا مجموعة من الطرائق الممكنة لنشر النهج المحددة، بما في ذلك إمكانية اتباع نهج مرحلية، يمكن باتباعها تطوير بعض الجوانب بعد اختتام التفاوض على الصك في الدورة الخامسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية، ليعتمدها مجلس الإدارة في المستقبل.

12. ويرد في الفروع من 3 إلى 5 من هذا التقرير وصف أكثر تفصيلًا للنُهُج التي جرى تحديدها وتحليلها فيما يتعلق بكل جانب من الجوانب التي تشتمِل عليها ولاية فريق الخبراء. وترد في القسم الفرعي (ب) أدناه الاعتبارات الشاملة ذات الصلة المحتملة بالنُهُج المتبعة في أكثر من مسألة من المسائل التي تناولها فريق الخبراء.

ب. الاعتبارات الشاملة

13. تشتمل الاعتبارات الشاملة التي جرى تحديدها على الجوانب الموضحة أدناه، دون الإخلال باحتمال أن يكون هناك اتفاق بين الخبراء المشاركين على أهمية كل منها:

أ. المصطلحات والتعاريف المشتركة لتيسير الفهم المشترك لنطاق أي تدابير ممكنة موضوعة في الاعتبار؛

ب. الاتساق والتكامل مع الصكوك الحالية ذات الصلة، بطرق منها تجنب التداخل والازدواجية مع الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف ذات الصلة، وضمان التنسيق بين الصكوك الجديدة والحالية؛

ج. الاستناد إلى المعارف القوية، مع الإشارة إلى البيانات العلمية، وأفضل الممارسات الحالية، بما في ذلك المستمدة من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وقطاع الصناعة، والجهات الفاعلة الأخرى؛ والحفاظ على نطاق للتحديث بجديد المعلومات والتقدم العلمي والابتكارات، بما في ذلك المعايير الجديدة؛ والسماح بمشاركة أصحاب المصلحة مشاركة واسعة وكذلك انعكاس معارف وممارسات السكان الأصليين؛ وستعتمد بعض النهج المحددة على إنشاء هيئة أو فريق علمي/تقني لإرشاد عمل الهيئة الإدارية بموجب الصك؛

د. النُّهج المركزة والقابلة للتنفيذ، مع توفير المرونة لمراعاة الاختلافات الواقعة بين القطاعات وفي الظروف والقدرات الوطنية على النحو الواجب، بما في ذلك ما يتعلق بالأطر التنظيمية المحلية القائمة، وأنماط الاستهلاك، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية، والقدرة على جمع النفايات وإدارتها؛

ه. مراعاة التوافر، وإمكانية الوصول، والقدرة على تحمل التكاليف، والجدوى الفنية، والملاءمة البيئية، والآثار الاجتماعية والاقتصادية للبدائل والإحلالات والتقنيات الآمنة، وتجنب الإحلالات المؤسفة، وتقييم دورات حياتها نسبيًا، وتعزيز الممارسات المستدامة في القطاعات الصناعية ذات الصلة؛

و. مواءمة الطموح بين مستوى الالتزامات ووسائل التنفيذ، بما يشمل المساعدة المالية الكافية والمُيسّرة، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، لا سيما من أجل تنفيذ أي التزامات ملزمة بموجب الصك، مع إيلاء انتباه خاص لصافي مستوردي المنتجات البلاستيكية، وللبلدان النامية الأكثر تضررًا دون أن تكون من المساهمين الرئيسيين في التلوث بالمواد البلاستيكية، ومع مراعاة المسؤوليات المشتركة رغم تباينها وكذلك مبدأ تغريم الملوّث؛

ز. دور ابتكار وتطوير تكنولوجيات جديدة، ولا سيما تكنولوجيا إعادة التدوير وإدارة النفايات وبنيتها التحتية؛

ح. وبالنظر إلى الاستخدام الواسع النطاق للمنتجات البلاستيكية، مراعاة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السلبية والإيجابية للإجراءات والتدابير المتخذة لمعالجتها؛ وعلى العكس من ذلك، مراعاة التكاليف البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتقاعس عن العمل؛

ط. زيادة تحديات المراحل النهائية، بما في ذلك إعادة تدوير المواد البلاستيكية ومنتجات الإرث، بوصفه اعتبارًا تنبغي مراعاته عند النظر في نهج دورة حياة كاملة؛

ي. اعتماد أقل التدابير التجارية تقييدًا بما يتماشى مع مبادئ منظمة التجارة العالمية، وضمان ألا تؤدي التدابير المعتمدة بموجب الصك إلى التمييز غير المبرر أو فرض قيود مقنّعة أو وضع عقبات غير ضرورية أمام التجارة الدولية.

14. وتشمل الشروط والمتطلبات الأساسية الإضافية المحددة لتطبيق وتنفيذ النُهُج المختلفة بنحوٍ فعّال، التي قد يكون بعضها أو جميعها ذا صلة بالمجالات الثلاثة الداخلة في نطاق ولاية فريق الخبراء، ما يلي:10

أ. متانة البيانات والمعلومات في جميع المناطق؛
ب. فعالية آليات الشفافية والتتبع والإفصاح، لدعم الرصد؛
ج. متانة الرصد والإبلاغ، بما يشمل الاعتماد على آليات الرصد الحالية، لتتبع التقدم المحرز وتقييم الفعالية؛
د. تقييم الفعالية، مع مراعاة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنهج القائم على العلم، ومع التركيز على النفايات البلاستيكية الحالية، ومنع التسرب، ودوران المواد البلاستيكية وزيادة إعادة التدوير؛ والاستعراض الدوري؛
ه. وفاء الفترات الانتقالية؛
و. فعالية آليات صنع القرار؛
ز. اعتماد آلية تنفيذ وامتثال متينة؛
ح. تجنب الأعباء الإدارية غير الضرورية، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية؛
ط. ضمان الانتقال العادل، مع مراعاة العوامل الاجتماعية والاقتصادية؛
ي. النظر في التجارة غير المشروعة وغير الرسمية، والتجارة مع الدول غير الأطراف؛
ك. زيادة الوعي وإجراء المشاورات العامة وإشراك جميع الجهات المعنية، بما في ذلك قطاع الصناعة وجامعو النفايات والعاملون في الأوساط غير الرسمية والتعاونية وأصحاب المعرفة من السكان الأصليين؛

10 لا ينبغي أن تُؤول اللائحة الواردة في هذه الفقرة، واللوائح أو التعدادات اللاحقة في هذه الوثيقة، باتفاق جميع الخبراء على أهمية أي من الاعتبارات المعينة أو جميعها.

ل. دعم البحث والابتكار والتطوير، بسبل منها إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص واعتماد الحلول التي يقودها المجتمع والتعاون الدولي، لأغراض منها تحديد وتطوير بدائل آمنة.

ج. الروابط وأوجه التكامل

15. جرى الإعراب عن رأي مفاده وجود روابط قوية، لا سيما بين المجالات الثلاثة التي تشتمِل عليها ولاية فريق الخبراء، وهي المنتجات البلاستيكية، والمواد الكيميائية المثيرة للقلق المستخدمة في المنتجات البلاستيكية، وتصميم المنتجات. وعلى سبيل المثال، قد تمثل إعادة تصميم منتج ما استجابةً لتحديده بوصفه منتجًا خطرًا، أو قد يُحدّد استخدام مادة كيميائية مثيرة للقلق في منتج بلاستيكي ما على أنه اعتبار ذو صلة في معالجة هذا المنتج.

16. وجرت في ضوء ذلك الإشارة إلى ضرورة ضمان الاتساق والتكامل بين الأحكام ذات الصلة، لتجنب الازدواجية وتعزيز التفاعل بينها، في حال جرى تناول هذه الجوانب ذات الصلة في أحكام معينة. وأثيرت أيضًا إمكانية اعتماد نهج متكامل في كافة المجالات الثلاثة. وشملت تلك المجالات نهج شجرة القرار أو نهج "الرسم التخطيطي" بالإضافة إلى النهج المتعددة المستويات والنهج التدريجية لمعالجة الأبعاد الثلاثة بصورة شاملة.

17. وجرى أيضًا تحديد الروابط القائمة بين العناصر التي تشتمِل عليها ولاية فريق الخبراء والجوانب الأخرى. وحُدِّدَت في هذا الصدد حاجة إلى التكامل بين أحكام الصك، بما في ذلك التكامل بين أي أحكام تتعلق بالمنتجات البلاستيكية، والمواد الكيميائية المثيرة للقلق المستخدمة في المنتجات البلاستيكية، وتصميم المنتجات، والأحكام المتعلقة بإدارة النفايات، والتجارة، والشفافية والتوسيم، والإبلاغ، فضلًا عن المواءمة مع وسائل التنفيذ.[11]

3. تحديد وتحليل النهج القائمة على المعايير وغير القائمة على المعايير فيما يتعلق بالمنتجات البلاستيكية، مع مراعاة استخداماتها وتطبيقاتها

18. وأُعرِب عن آراء مختلفة حول ما يجب أن يركز عليه الصك، لدى معالجة المنتجات البلاستيكية. وطُرِحَ رأي مفاده أنه، نظرًا لأن سوء إدارة النفايات البلاستيكية هو المصدر الأساسي للتلوث بالمواد البلاستيكية، يجب أن يركز الصك على زيادة تدوير المنتجات وتدابير المراحل النهائية مثل تحسين قدرات إعادة التدوير وإدارة النفايات. وسُلِّط الضوء على أوجه الترابط مع تصميم المنتج في هذا السياق. وطُرِحَ رأي بديل يفيد بوجوب إعطاء الأولوية لمنع التلوث والحدّ منه في المراحل الأولى، في ضوء حدوث انبعاثات وتسرب للبلاستيك على مدى دورة الحياة بأكملها بدءًا من إنتاج البوليمر، والخبرة التي تشير إلى أن جهود المراحل النهائية لم تكن فعالة أو كافية لمعالجة التلوث بالمواد البلاستيكية، بما يشمل التلوث الحالي بالمواد البلاستيكية وتنظيف المناطق الساحلية.

19. وبشكل عام، حُدِّدَت ثلاثة نهج واسعة قائمة وغير قائمة على المعايير لمعالجة المنتجات البلاستيكية، على النحو المبين في **الجدول 1**. وأُشير أيضًا إلى إمكانية الجمع بين أنواع مختلفة من النهج، وإمكانية أن تكون النهج الإلزامية والطوعية متكاملة عند الاقتضاء، وإمكانية أن تشمل النهج الإلزامية تدابير محددة وطنيًا. ويشمل ما حُدِّد من نهج ممكنة إمكانية اتخاذ تدابير محددة وطنيًا فقط وفقًا للقواعد والمعايير الدولية.

20. وحُدِّدَت أيضًا مجموعة من المعايير الممكنة لتحديد وتصنيف المنتجات البلاستيكية التي تتعين معالجتها، سواء في سياق التدابير العالمية أو على المستوى الوطني. ويرد في **الجدول 2** تلخيص لهذه المجموعة. وحُدِّدَت أيضًا العديد من طرق التقييم الممكنة في هذا الصدد، بما في ذلك تقييمات دورة الحياة (LCA) للمنتجات والبدائل أو الإحلالات الممكنة، و/أو أشجار القرار، و/أو التقييمات القائمة على مستوى المخاطر، و/أو النهج التحوّطي، و/أو التقييمات القائمة على المساهمة في التلوث بالمواد البلاستيكية.[12]

أ. **الجدول 1. تحليل النهج المحددة القائمة وغير القائمة على المعايير فيما يتعلق بالمنتجات البلاستيكية**

النهج	مستوى التطبيق	مستوى الإلزام	الوصف
معايير ملزمة عالمية تشمل لائحة بالمنتجات البلاستيكية التي سيجري تنظيمها، والأطر الزمنية ذات الصلة، والإعفاءات	عالمي أو هجين	إلزامي	• يمكن للمعايير العالمية أن تحقق تكافؤ الفرص، وتساعد في معالجة القضايا العابرة للحدود، وتوجه الابتكار العالمي. • ويمكن لتحديد منتج أو مجموعة من المنتجات التي سيتعين تناولها على المستوى العالمي إشارة واضحة أن يكون بمثابة إشارة واضحة إلى قطاع الصناعة وييسّر العمل الوطني. • ويمكن تحديد لائحة بالمنتجات التي ستخضع للإزالة أو التخفيض أو التنظيم ضمن أطر زمنية معينة، ربما لتُستكمل بتدابير إضافية، مثل التدابير ذاتية التنظيم أو الطوعية. • ويمكن وضع لائحة عالمية أولية بالمنتجات البلاستيكية التي تعدّ الأكثر خطورة، مع مراعاة التشريعات والمبادرات الطوعية الحالية والمحلية أيضًا و/أو اتباع نهج اتفاقية استكهولم. • أي نهج قائم على المعايير تدعمه المعرفة، بما في ذلك المعرفة العلمية ومعارف السكان الأصليين، بالإضافة إلى تقديم بيانات كافية؛

[11] انظر أيضًا الوثيقة التجميعية التي قدمها الرئيسان المشاركان، الفقرات 85.

[12] انظر أيضًا الوثيقة التجميعية التي قدمها الرئيسان المشاركان، القسم الثالث - ج، وملحقها ب (الجزء ب).

النهج	مستوى التطبيق	مستوى الإلزام	الوصف
			• أي معايير و/أو لوائح بالمنتجات التي لديها القدرة على التطور مع المعرفة والبحث والابتكار التكنولوجي ذات الصلة؛ • وفي إطار نهج قائم على القوائم العالمية، يمكن توفير المرونة للتكيف مع الظروف الوطنية من خلال استثناءات محددة أو إعفاءات عامة وأطر زمنية للتنفيذ، بما يشمل الفترات الانتقالية. • ويمكن وضع مبادئ توجيهية و/أو إرشادات إضافية، على سبيل المثال مبادئ توجيهية و/أو إرشادات إضافية بشأن المواد البلاستيكية البديلة أو الإحلالات غير البلاستيكية. • ويمكن تكليف هيئة علمية/تقنية بوضع معايير بتوجيه من مجلس الإدارة وتقديم توصيات إلى مجلس الإدارة لاتخاذ قرار. ويمكن لهذه الهيئة أيضًا تقييم منتجات محددة وتدابير الرقابة المقترحة المرتبطة بها، بناءً على مقترحات الأطراف. وستحتاج هذه الهيئة إلى أن تستنير بالمعارف الحالية والمتطورة. من شأن هذه العملية أيضًا أن تتيح التطور في المعايير أو القوائم مع مرور الوقت.
المعايير و/أو المبادئ التوجيهية العالمية، المستكملة بتدابير محددة وطنيًا، مع مراعاة الظروف الوطنية	عالمي ووطني	إلزامي أو طوعي	• يمكن أن توفر المعايير و/أو الإرشادات العالمية المنسقة أو وضع لائحة توضيحية بالاعتبارات الخاصة بتحديد المنتجات البلاستيكية الخطرة و/أو الخطرة التي يمكن تجنبها اتجاهًا مشتركًا لجهود جميع أصحاب المصلحة • ويمكن أن يجري تحديد المنتجات التي تتعين معالجتها على المستوى الوطني، بناءً على معايير و/أو إرشادات متفق عليها، مع مراعاة الظروف الوطنية، بما فيها الظروف المحلية، مثل: o احتمالية أن ينتهي بها الأمر في البيئة o أنماط الاستهلاك المحلي والآثار الثقافية o توافر البدائل و/أو التكنولوجيات و/أو الإحلالات وتيسيرها والقدرة على تحمل تكاليفها o القدرة على إدارة النفايات، والوصول إلى التكنولوجيا والممارسة، حتى على المستوى المحلي o إمكانية تحسين تصميم المنتجات البلاستيكية • ولتوجيه الإجراءات الوطنية، يمكن أيضًا تحديد مجموعة من أنواع تدابير الرقابة ذات الصلة بفئات مختلفة من المنتجات.
الإجراءات المحددة وطنيًا	وطني	إلزامي أو طوعي	• يمكن، في إطار النهج التصاعدية، تحديد المنتجات التي تتعين معالجتها وتدابير الرقابة الممكنة على المستوى الوطني وتجسيدها في الخطط (خطط العمل) الوطنية، مع مراعاة الظروف والقدرات المحلية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية، بما يشمل النظم التنظيمية المحلية، وأنماط الاستهلاك، وإمكانية الوصول، وتوافر البدائل و/أو التكنولوجيات و/أو الإحلالات والقدرة على تحمل تكاليفها، والقدرة على جمع النفايات وإدارتها. • ويمكن وضع إرشادات لتيسير وضع خطط وطنية من شأنها أن تشمل مجموعة توضيحية من الاعتبارات والمسائل التي ستستخدمها الأطراف لوضع تدابير على المستوى الوطني.

ب. الجدول 2. لمحة عامة على المعايير الممكنة المحددة لتعيين المنتجات البلاستيكية وتصنيفها

النهج	الوصف
خطر ويمكن تجنبه	• خطر: o الآثار الضارة على صحة الإنسان أو البيئة o الأجل/المنفعة o التدوير o تكوين المواد o المسارات المخصصة لنهاية العمر • يمكن تجنّبه: o ضرورة o بدائل التصميم المتاحة

	○ البدائل و/أو الإحلالات المتاحة والمعقولة التكلفة ○ تجنب الإحلال المؤسف ومفاد الرأي المُعرب عنه أن التوصيف بوصفه "خطر" و/أو "يمكن تجنبه" قد يعتمد على السياق والظروف المحلية، بما في ذلك ما يتعلق برجوح انتهاء المطاف به في البيئة، وأنماط الطلب والاستهلاك المحلية، وقدرات جمع النفايات وإدارتها، والتوافر، وإمكانية الوصول، والقدرة على تحمل التكاليف، والأثر البيئي للبدائل و/أو التكنولوجيات و/أو الإحلالات المناسبة، أو إمكانية تحسين تصميم المنتجات البلاستيكية.
المعارف والنهج القائم على الأدلة، بما في ذلك المعارف العلمية ومعارف السكان الأصليين	• المساهمة في التلوث بالمواد البلاستيكية في جميع أنحاء العالم • احتمالية أن ينتهي بها الأمر في البيئة، بما يشمل المخاطر العالية للتسرب البيئي، لا سيما في البيئة البحرية • السمات المستمدة من المنتج والاستخدام • يعيق التدوير • التأثيرات الواقعة في مراحل دورة الحياة، بما فيها احتمالية التسرب • الآثار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، الإيجابية والسلبية • أنماط الاستهلاك • توافر البدائل و/أو الإحلالات والقدرة على تحمل تكاليفها • القدرة الوطنية، بما يشمل القدرة على إعادة التدوير وإدارة النفايات. • إمكانية تحسين تصميم المنتجات البلاستيكية

4. تحديد وتحليل النهج القائمة وغير القائمة على المعايير فيما يتعلق بالمواد الكيميائية المثيرة للقلق المستخدمة في المنتجات البلاستيكية، مع مراعاة استخداماتها وتطبيقاتها

21. وجرى تحديد وتحليل العديد من النهج القائمة وغير القائمة على المعايير فيما يتعلق بالمواد الكيميائية المثيرة للقلق المستخدمة في المنتجات البلاستيكية، دون الإخلال بعدم وجود رأي مشترك بخصوص استخدام مصطلحات "المواد الكيميائية المثيرة للقلق" أو بشأن مدى وقوع المواد الكيميائية المثيرة للقلق بشكل عام ضمن نطاق الصك المُقبل أو احتمالية التركيز على المواد المضافة إلى المواد البلاستيكية بدلًا من ذلك.

22. وقيل إنه لا ينبغي للصك أن يكرر الأحكام والعمليات بموجب ما هو قائم من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وتشمل الصكوك المشار إليها في هذا السياق اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم (BRS)، والنظام المنسق عالميًا لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها (GHS)، والإطار العالمي للمواد الكيميائية (GFC) وإنشاء فريق السياسات العلمية المعني بالمواد الكيميائية والنفايات والتلوث (SPP).

23. وكانت هناك آراء مختلفة بشأن ضرورة معالجة المواد الكيميائية المثيرة للقلق المستخدمة في المنتجات البلاستيكية في الصك، مع مراعاة ما هو قائم من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وأطر تنظيم المواد الكيميائية. وأفاد أحد الآراء بأن الصكوك الحالية تغطي هذه المسألة تغطية كافية وأنها تشكل المحفل المناسب لمعالجة التطورات الجارية في حالة المعارف ولديها القدرة على مواصلة التطوير لسد أي فجوات تنظيمية أو معلوماتية أو معرفية بشأن المواد الكيميائية المثيرة للقلق المستخدمة في المنتجات البلاستيكية. وذهب رأي بديل إلى أن المواد الكيميائية المثيرة للقلق المستخدمة في المنتجات البلاستيكية ليست مغطاة إلى حد كبير بموجب ما هو قائم من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وأن بإمكان النهج القائم على المعايير، المتبع في الصك، أن يكون مكملًا للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى.

24. وبشكل عام، جرى تحديد ثلاثة نهج ممكنة واسعة، يمكن تطبيقها مفردة أو مجتمعة، لمعالجة المواد الكيميائية المثيرة للقلق المستخدمة في المنتجات البلاستيكية. وترد تفاصيل ذلك في **الجدول 3** أدناه. ويرد في **الجدول 4** أدناه تلخيص للنهج الممكن اتباعها لتحديد المواد الكيميائية المستخدمة في المنتجات البلاستيكية بوصفها "مثيرة للقلق"، التي يمكن أن تكون ذات صلة، سواء في سياق التدابير العالمية أو على المستوى الوطني. أقترح أنه يمكن تطبيق النُهُج أفقيًا عبر الاستخدامات والتطبيقات الخاصة بالمنتجات البلاستيكية أو على أساس كل حالة على حدة.

25. وجرى تحديد نُهج ممكنة مختلفة لضمان التكامل مع الصكوك الحالية والتعلم من عملياتها، بما في ذلك:

أ. وضع واجهة للتعاون وتبادل المعارف، وضمان المواءمة، على سبيل المثال، المواءمة مع اتفاقية بازل و/أو الإطار العالمي للمواد الكيميائية؛

ب. مراعاة المعايير المحددة بموجب اتفاقية استكهولم و/أو النظام المنسق عالميًا لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها بوصفها نقطة انطلاق؛

ج. الاعتماد على نُهج التقييم المحددة في اتفاقية استكهولم وبروتوكول مونتريال، بما في ذلك نهج "الاستخدام الضروري"، على سبيل المثال، الاستخدام الضروري للاستثناءات المحتملة؛ و/أو

د. إنشاء آلية مستقلة للتقييم والمراجعة، على سبيل المثال، لجنة علمية أو تقنية أو كيميائية أو فرق تقييم تقنية واقتصادية، مع اعتماد سياسات قوية خاصة بتضارب المصالح، وتضمين معارف السكان الأصليين.

26. وجرى أيضًا تحديد الشروط والمتطلبات الأساسية المعينة، من أجل التطبيق والتنفيذ الفعالين للنهج القائمة وغير القائمة على المعايير من أجل معالجة المواد الكيميائية المثيرة للقلق المستخدمة في المنتجات البلاستيكية. وتشتمل على ما يلي:

أ. وضع آليات شفافية وتتبع وتعقب واختبار وإفصاح خاصة بالمواد الكيميائية المثيرة للقلق المستخدمة في المنتجات البلاستيكية ومخاطرها، بما في ذلك من خلال وضع قواعد بيانات عالمية؛

ب. البحث والتطوير، والابتكار، ووضع النهج والمبادرات المستندة إلى التكنولوجيا، بما في ذلك التمويل من خلال التعاون الدولي لتحديد وتطوير بدائل آمنة للمواد الكيميائية المثيرة للقلق المستخدمة في المنتجات البلاستيكية، والمبادرات التي تقودها المجتمعات المحلية؛

ج. وضع معايير وأدوات علمية متينة لتنسيق طرق تقييم الأخطار، والتعرُّض والمخاطر، والبدائل والآثار الاجتماعية والاقتصادية للتدابير.[13]

الجدول 3. تحليل النهج المحددة القائمة وغير القائمة على المعايير الخاصة بالمواد الكيميائية المثيرة للقلق المستخدمة في المنتجات البلاستيكية14

النهج	مستوى التطبيق	مستوى الإلزام	الوصف
القوائم بوصفها أساسًا لتدابير الرقابة	عالمي أو هجين أو وطني	إلزامي	• يمكن للنهج العالمية أن تتيح تكافؤ الفرص من خلال ضمان اتباع نهج مشترك لمعالجة المواد الكيميائية المثيرة للقلق المستخدمة في المنتجات البلاستيكية. ويمكن أن يتم التكيف مع الظروف والقدرات الوطنية، على سبيل المثال، عن طريق الإعفاءات والأطر الزمنية المناسبة للتنفيذ. • ويمكن وضع لوائح بالمواد الكيميائية المثيرة للقلق المستخدمة في المنتجات البلاستيكية التي ستخضع لتدابير الرقابة (مثل الحظر أو التخلص التدريجي أو القيود)، بناءً على معايير متفق عليها15 و/أو بناءً على الصكوك الحالية (مثل النظام المنسق عالميًا لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها). • ويمكن وضع اللوائح على المستوى العالمي أو الوطني، كما يمكن تنفيذ نهج هجين من شأن التقييمات العالمية الحالية بشأن المخاطر و/أو المخاطر أن تؤدي فيه إلى بناء لوائح قد تسترشد بها التدابير الوطنية. ويمكن أن تطوّر هذه التقييمات هيئة علمية أو تقنية. • ومن خلال النهج القائمة على المعايير التي طُوِّرت لاحقًا ليعتمدها مجلس الإدارة، يمكن استكمال اللوائح الأولية للمعايير أو المواد الكيميائية المثيرة للقلق المستخدمة في المنتجات البلاستيكية (القائمة، على سبيل المثال، على اللوائح والمبادرات الحالية؛ و/أو الأدلة الراسخة على الضرر/الخطر؛ و/أو الإدراج في ما هو قائم من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛ و/أو توافر البدائل والإحلالات والتكنولوجيات وإمكانية الوصول إليها والقدرة على تحمل تكاليفها؛ و/أو النهج القائمة على المخاطر). ومع ذلك، لوحظ أن تقييمات المخاطر والقرارات التنظيمية عادة ما تأخذ في الاعتبار الظروف المحلية وقد لا تكون قابلة للتطبيق عالميًا.
المبادئ التوجيهية	عالمي أو وطني	إلزامي أو طوعي	• يمكن للمبادئ التوجيهية أن توفر اتجاهًا مشتركًا وتتيح تكييف النهج مع الظروف والقدرات الوطنية. • ويمكن أن تعالج منع استخدام المواد الكيميائية المثيرة للقلق في المنتجات البلاستيكية من خلال تدابير إدارة النفايات وتصميم المنتجات على المستوى الوطني؛ و/أو إعداد ملفات تعريف المخاطر للمواد الكيميائية؛ و/أو تطوير دراسات تحليلية اجتماعية واقتصادية؛ و/أو تحديد الاستخدامات الأساسية؛ و/أو التنفيذ. • ويمكن أن تعتمد على المعايير الدولية والنظم الوطنية والمبادئ التوجيهية التي تقدمها الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة، مثل اتفاقيات الإطار العالمي للمواد الكيميائية والنظام المنسق عالميًا لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها واتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم. • ويمكن أن تطورها لجنة علمية أو تقنية لتنظر فيها الهيئة الإدارية للصك وتعتمدها.
التدابير المحددة وطنيًا التي تتماشى مع العمليات والأدوات الحالية	وطني	إلزامي أو طوعي	• يمكن للتدابير المحددة وطنيًا أن تتيح المرونة لتحديد أنسب النهج وأكثرها فعالية للاستجابة للظروف والقدرات الوطنية، بسبل منها الاستفادة من الصكوك الحالية، مثل اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم والنظام المنسق عالميًا لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها، دون الحاجة إلى حكم محدد بموجب الصك. • ويمكن تقديم إرشادات طوعية لوضع خطط وتقارير وطنية، بغرض إرشاد التدابير المحددة وطنيًا. • ويمكن أن تشمل التقييمات العلمية على أساس كل حالة على حدة لتحديد حدود التركيز المسموح بها للمخلفات الكيميائية المستخدمة في المنتجات البلاستيكية، لاستخدامات وتطبيقات محددة، بغرض تحديد المخاطر بناءً على أنماط الاستخدام، والتركيبات السكانية، والثقافات والبيئة، وتوافر البدائل أو الإحلالات، والآثار الاجتماعية والاقتصادية.

[13] انظر أيضًا الوثيقة التجميعية التي قدمها الرئيسان المشاركان، القسم الرابع - ج، وملحقها ب (الجزء ج).

14 ومن الممكن تطبيق بعض النهج التي جرى تحديدها مجتمعة.

15 وجرى تحديد عدد من المعايير وفئات المعايير خلال عمل فريق الخبراء. انظر الجدول ج-2 من الملحق ج إلى الوثيقة التجميعية التي قدمها الرئيسان المشاركان.

الجدول 4. تحليل النهُج المحددة
الخاصة بتحديد وتصنيف المواد الكيميائية المثيرة للقلق المستخدمة في المنتجات البلاستيكية

النهج	الوصف
قائم على الأخطار	• تستلزم النهج القائمة على الأخطار تحديد المواد الكيميائية المثيرة للقلق وفقًا لما اتُّفِقَ عليه من معايير قائمة على الأخطار. ويمكن أن تعتمد هذه المعايير، على سبيل المثال، على معايير الفرز الحالية بموجب الملحق دال المدرج في اتفاقية استكهولم وأنظمة التصنيف الواردة في النظام المنسق عالميًا لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها ونظم تسجيل المواد الكيماوية وتقييمها وترخيصها وتقييدها المختلفة، أو معايير جديدة، بما فيها، على سبيل المثال، التسبب في اختلال الغدد الصماء. • وعلى عكس النهج القائمة على المخاطر، لا تأخذ النهج القائمة على الأخطار في الاعتبار مدى التعرُّض عند تقييم المواد الكيميائية المثيرة للقلق. • ويمكن أن يُجري التقييمات والقرارات كل طرف بناءً على العناصر العامة المنصوص عليها في الصك، مع مراعاة ظروفه الوطنية، أو يمكن تحديد المعايير والمؤشرات والآليات التنظيمية العالمية المنسقة القائمة على الأخطار.
قائم على المخاطر	• يأخذ النهج القائم على المخاطر في الاعتبار تحديد الأخطار، وتحديد كمية الأخطار (تقييم العلاقة الكمية بين الجرعة والاستجابة) ومدى التعرُّض عند تحديد خصائص المخاطر المرتبطة بالمادة الكيميائية، إلى جانب تدابير إدارة المخاطر. • ويمكن تطبيقها على المستوى العالمي، مما يؤدي إلى اتخاذ تدابير رقابة عالمية، أو على المستوى الوطني، بالاعتماد على قواعد البيانات الحالية أو المواد الكيميائية الوطنية أو نظم إدارة المخاطر، والاستناد إلى المبادئ التوجيهية بموجب ما هو قائم من الصكوك أو المعايير المتفق عليها عالميًا. • ويمكن للنهُج الهجينة مع تقييمات المخاطر العالمية التي تسترشد بها التدابير المحددة وطنيًا أن تترك مجالًا لقرارات الإدارة بما يتماشى مع الظروف والقدرات الوطنية بصورة تدريجية. نهج الخطوتين المحتمل: 1. التقييم الأولي للمخاطر العالمية أو الوطنية في مراحل دورة الحياة الخاصة بتطبيقات معينة، بما فيها عملية الترشيح، مع مراعاة توافر البدائل، والآثار الاجتماعية والاقتصادية وتكلفة التنفيذ على المستوى الدولي و/أو الوطني، لتحديد تدابير الرقابة المناسبة. 2. وإذا ما تحددت المخاطر، تستلزم الخطوة الثانية وضع تدابير إدارة مخاطر خاصة بالتطبيقات على المستوى الوطني أو العالمي.
الجمع بين النهج القائم على الأخطار والنهج القائم على المخاطر	نهج الخطوتين المحتمل: 1. وضع معايير فرز قائمة على الأخطار بناءً على فئات الأخطار من الدرجة 1 لوضع لائحة بالمواد الكيميائية المثيرة للقلق المستخدمة في المنتجات البلاستيكية. ويمكن أن تشكل هذه اللائحة أساسًا لعمل الصناعة الطوعي وتدابير الشفافية. ويمكن ترشيح مجموعات من المواد الكيميائية إذا توفرت أدلة علمية متينة بما فيه الكفاية. 2. إجراء لجنة مراجعة علمية أو تقييم المخاطر لتحديد تدابير الرقابة والإعفاءات المحتملة ووضع ملف تعريف وإدارة المخاطر، لكي تتخذ الهيئة الإدارية قرارًا بشأن الإجراء الأنسب. وقد يؤدي ذلك إلى فرض قيود أو إلغاء تدريجي أو حظر، مع مجال مفتوح لإعفاءات محدودة المدة لأطراف محددة أو إعفاءات عامة. ويمكن توقيت القيود، على سبيل المثال، بالنظر في الانتقال العادل والتخلص التدريجي غير المعطِّل، بما يشمل توافر البدائل والقدرة على تحمل تكاليفها.
الاعتماد على اللوائح الكيميائية الحالية	• يمكن تحديد المواد الكيميائية المثيرة للقلق المستخدمة في المنتجات البلاستيكية بالاستناد إلى اللوائح القائمة على المستوى الوطني أو الدولي، بما في ذلك الإطار العالمي للمواد الكيميائية والنظام المنسق عالميًا لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها واتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، أو التكرارات المختلفة لنظم تسجيل المواد الكيماوية وتقييمها وترخيصها وتقييدها.
نُهُج التجميع	• يمكن لمناهج التجميع أن تتيح تبسيط المواد الكيميائية وإدارتها بصورة أكثر فعالية، وتدعم تجنب الإحلالات المؤسفة عن طريق تجنب تقييم المواد الكيميائية ذات الهياكل أو الوظائف الكيميائية المماثلة على أساس كل حالة على حدة. • وورد أيضًا رأي مفاده أن التجمعات ليست أداة مناسبة لأنها توجِد فجوات في البيانات ولا تأخذ في الاعتبار الخصائص المحددة أو الخصائص والتطبيقات الوظيفية أو الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية. • ويمكن أن تُعيق مناهج التجميع الوظيفية الابتكار لتطوير بدائل أكثر أمانًا بوظائف مماثلة. • وقد تكون مناهج التجميع مناسبة في المقام الأول لمجموعات معينة تملك أدلة علمية متينة على الأخطار. • وقد تكون هناك حاجة إلى إجراء تقييم على أساس كل حالة على حدة لأي مواد كيميائية مثيرة للقلق مستخدمة في المنتجات البلاستيكية نظرًا لعدم احتواء جميع المواد الكيميائية الموجودة في نفس العائلة على نفس سمات السمية. وقد يتعين أيضًا أخذ الاستخدامات والتطبيقات المحددة في الاعتبار.

5. تحديد وتحليل النهج القائمة على المعايير وغير القائمة على المعايير فيما يتعلق بتصميم المنتجات، مع التركيز على قابلية إعادة التدوير وإعادة استخدام المنتجات البلاستيكية، ومع مراعاة استخداماتها وتطبيقاتها

27. لوحظ دور تصميم المنتج في مصيره البيئي، كما لوحظ التكامل والارتباط بين تصميم المنتج ومنع التلوث وإدارة نهاية العمر المنتج.

28. وذُكر كذلك أن من شأن تصميم المنتجات، بما في ذلك إعادة تصميم المنتجات لتحسين الأداء والنتائج البيئية والتخفيف من التلوث، أن يسهم في تحقيق الإنتاج والاستهلاك المستدامين للمنتجات البلاستيكية وتدويرها، مما يُيسّر إعادة التدوير وإعادة الاستخدام في الممارسة العملية وعلى نطاق واسع، فضلًا عن الإدارة السليمة بيئيًا للنفايات. وقيل إنه سيكون من المهم إدراج حكم بشأن التصميم من أجل معالجة الجوانب التي تسهم في التلوث بالمواد البلاستيكية، غير المشمولة في الأحكام الأخرى.

29. وتشمل الاعتبارات العامة المحددة فيما يتعلق بتصميم المنتجات ما يلي، دون الإخلال بما إذا كان الخبراء متفقين على جميع الجوانب:

أ. قد تقوم مناهج تصميم المنتجات على الأداء أو تركز على النتائج، بقصد زيادة الأداء البيئي للمنتجات والتقليل من التلوث بالمواد البلاستيكية؛

ب. وقد تشمل مناهج تصميم المنتجات التصميم البيئي والتدوير، بما في ذلك التدوير التجديدي والترميمي والتدوير الحيوي، والتسلسل الهرمي للنفايات ومبادئ الجدوى الاقتصادية؛

ج. وأُعرِب عن آراء مختلفة حول كيفية تطبيق نهج دورة الحياة، بما في ذلك ما إذا كان يجب تطبيق نهج يتناول المنتج من أول مرحلة حتى آخر مرحلة ابتداءً من التصنيع أو ما إذا كانت تنبغي معالجة الأنشطة التمهيدية.

30. وبشكل عام، جرى تحديد مناهج مختلفة ممكنة لمعالجة تصميم المنتجات، مع التركيز على قابلية إعادة التدوير وقابلية إعادة استخدام المنتجات البلاستيكية، بما في ذلك استخدام مجموعة من أنواع التدابير مثل معايير الأداء و/أو التصميم، والمبادئ التوجيهية، والتدخلات على المستوى الوطني لتعزيز تصميم المنتجات البلاستيكية بنحو يتيح إعادة تدويرها وإعادة استخدامها، ولتحديد معايير التصميم، التي سيتم اعتمادها وتطبيقها على المستوى العالمي و/أو الوطني، على أساس إلزامي و/أو طوعي. وجرت أيضًا الإشارة إلى الأهداف المحتملة، بما فيها إعادة الاستخدام وقابلية إعادة التدوير، على الرغم من عدم عدّ جميع الخبراء هذه الأهداف جزءًا من ولاية فريق الخبراء. وترد في **الجدول 5** النهج الممكنة الواسعة التي جرى تحديدها، والتي يمكن تطبيق بعضها مجتمعة.

31. وجرت الإشارة أيضًا في هذا السياق إلى أهمية تدابير الشفافية المحتملة، مثل متطلبات الإفصاح أو التتبع. ولوحظ أيضًا دور الرصد والإبلاغ في تتبع فعالية الصك وقياسها. ووردت آراء مختلفة بشأن ما إذا كانت متطلبات الإفصاح و/أو الرصد الإلزامية أو الطوعية هي الأنسب. وذُكر في هذا السياق أن من شأن الرصد المتين أن يتطلب قدرًا كبيرًا من التمويل والدعم التقني وبناء القدرات والهياكل الأساسية للبلدان النامية، لا سيما إذا كان إلزاميًا.

32. وذُكر بشكل عام أيضًا أن اعتماد نُهج طوعية أو إلزامية يشكل بعدًا حاسمًا من حيث التنفيذ، مما يؤثر أيضًا على كيفية حدوث الانتقال، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية، بما في ذلك ما يتعلق بتوافر الموارد وتيسيرها وإمكانية الوصول إلى التكنولوجيا. وذُكر أيضًا أن للبلدان الأصغر غير المنتجة تأثير محدود على تصميم المنتجات.

33. وجرى أيضًا تحديد الشروط والمتطلبات الأساسية للتطبيق والتنفيذ الفعالين للنهج القائمة وغير القائمة على المعايير فيما يتعلق بتصميم المنتجات، مع التركيز على قابلية إعادة التدوير وقابلية إعادة استخدام المنتجات البلاستيكية. وتشتمل على ما يلي:

أ. وضع أطر تنظيمية واضحة، بالاستناد إلى المعايير؛

ب. الاعتراف بالمستويات المختلفة للتعقيد الصناعي عبر الدول؛

ج. الاعتراف بالاحتياجات الانتقالية للصناعة، بما في ذلك الوقت والمراحل، وإعادة الصياغة، وتغيير المنشآت والمعدات، واختبار السوق والامتثال، والتكاليف والتعقيدات المرتبطة بها؛

د. إجراء عمليات شاملة من أجل تحديد معايير التصميم و/أو المبادئ التوجيهية و/أو المعايير المتينة والمتاحة؛

ه. وضع آلية لتيسير التبادل والتعاون بين الوكالات التنظيمية والخبراء العلميين والمجتمع المدني وقطاع الصناعة؛

و. إرساء نظام المسؤولية الممتدة للمنتِج بوصفه أداة لتحميل المنتجين المسؤولية في كل مراحل دورة الحياة وتعبئة التمويلات؛[16]

ز. تطوير الهياكل الأساسية ذات الصلة، بما في ذلك، على سبيل المثال، جودة أنظمة إعادة الاستخدام وأنظمة إدارة النفايات الفعالة، بما يشمل قدرات الجمع والفرز والمعالجة والتتبع؛

ح. التطوير المستمر لتكنولوجيا إعادة التدوير من خلال التمويل والبحث ونقل التكنولوجيا؛

ط. التعاون الإقليمي والمتعدد الأطراف، بما يشمل الاستفادة من الخبرات والمبادئ التوجيهية والمعايير وأفضل الممارسات الوطنية والإقليمية الحالية وتبادلها، بما في ذلك تلك الصادرة عن هيئات التقييس الدولية (مثل المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس) وقطاع الصناعة، والاعتراف المتبادل بالشهادات عبر البلدان.[17]

الجدول 5. تحليل النهج المحددة القائمة وغير القائمة على المعايير لتصميم المنتجات، التركيز على قابلية إعادة التدوير وقابلية إعادة استخدام المنتجات البلاستيكية[18]

النهج	مستوى التطبيق	مستوى الإلزام	الوصف
معايير التصميم و/أو معايير الأداء	عالمي أو هجين أو وطني	إلزامي أو طوعي	وتشمل النهُج الممكنة التي وقع تحديدها ما يلي: • توليفة نهج بين تلك المعروضة في الأقسام خامسًا - ألف، وخامسًا - باء، وخامسًا - جيم من الوثيقة التجميعية[19]

16 ولم يعدّ جميع الخبراء أن هذا البند يقع ضمن نطاق ولاية فريق الخبراء.

17 انظر أيضًا الوثيقة التجميعية التي قدمها الرئيسان المشاركان، القسم الخامس - ج، وملحقها ب (الجزء د).

18 ومن الممكن تطبيق بعض النهج التي جرى تحديدها مجتمعة.

19 انظر الوثيقة التجميعية التي قدمها الرئيسان المشاركان.

النهج	مستوى التطبيق	مستوى الإلزام	الوصف
			• معايير المستوى العام على المستوى العالمي (مثل التصميم بنحو يتيح إعادة التدوير وإعادة الاستخدام والإصلاح والحدّ من النفايات20). • ويمكن تطوير المعايير تدريجيًا، وتكييفها لتتواءم مع تطبيقات أو قطاعات محددة، وتقديمها لتعتمدها هيئة الإدارة كأساس للمعايير أو الإرشادات الخاصة بالعمل الوطني • نهج مرحلي، لتحديد المبادئ أو السمات الشاملة لتصميم المنتج أولًا (مع مراعاة التدابير القائمة مثل المعايير والمقاييس والمبادئ التوجيهية) وإنشاء هيئة/فريق/فريق عامل لوضع مبادئ توجيهية ترمي إلى مساعدة الأطراف في وضع، على سبيل المثال، المعايير والمقاييس والغايات التي يتعين تحديدها على الصعيد الوطني • معايير الحد الأدنى الطوعي لتصميم المنتجات العالمية من أجل توجيه النهج المرنة الخاصة بكل بلد، مع إمكانية اتخاذ تدابير إضافية على المستوى الوطني وتبادل المعلومات للسلع المتاجر فيها • وينبغي أن تنطبق نفس المعايير على البدائل وإحلالات المواد غير البلاستيكية، مع الحاجة إلى البحث العلمي، وتقييم التوافر والجوانب الاجتماعية والاقتصادية والآثار البيئية (بما يشمل انبعاثات غازات الدفيئة) لجميع البدائل أو الإحلالات المقترحة، ووضع معايير لبدائل المنتجات البلاستيكية التقليدية مما يؤدي إلى أداء بيئي أفضل طوال دورة حياة المنتج. • ويمكن التمييز بين متطلبات التصميم ومتطلبات النظام للاستخدام فيما بين المؤسسات التجارية واستخدام المستهلكين • نشر معايير مختلفة لتصميم المنتجات على وجه السرعة أو على نطاق واسع لدعم الانتقال إلى نهج التدوير • أشجار القرارات الخاصة بالابتكار الذي يحسّن من نتائج المنتجات، بما في ذلك الحدّ من التسرب إلى البيئة. • مراعاة نوع ودرجة التلوث أو الضرر الناجم، بسبل منها الاستناد إلى تجميع المنتجات الخطرة (بما في ذلك المنتجات التي يمكن تجنبها، والمنتجات قصيرة العمر والمنتجات ذات الاستخدام الواحد) في فئات.
معايير التصميم و/أو معايير الأداء	عالمي أو وطني	إلزامي أو طوعي	وتشمل النهُج الممكنة التي وقع تحديدها ما يلي: • معايير عالمية إلزامية أو طوعية منسقة • معايير تصميم عالمية مقترنة بمعايير وطنية و/أو خطط العمل وطنية و/أو غايات إعادة استخدام • لا توجد معايير ولوائح عالمية للتصميم أو الأداء، لأنها قد لا تتيح مراعاة الأوضاع والقدرات والظروف الاجتماعية والاقتصادية المحلية • معايير وطنية لاستخدامات وتطبيقات محددة • معايير خاصة بالمنتج/القطاع، على سبيل المثال، الاعتماد على المعايير والمبادئ التوجيهية الحالية الخاصة بالتصميم على المستويات الإقليمية والوطنية والقطاعية
المبادئ التوجيهية	عالمي أو وطني	إلزامي أو طوعي	وتشمل النهُج الممكنة التي وقع تحديدها ما يلي: • مبادئ توجيهية تستكمل المعايير المنسقة، لمساعدة قطاع الصناعة على تطوير تصميم المنتجات المطلوبة • مبادئ توجيهية عالمية تعكس الاتفاق على مبادئ أو معايير مشتركة عامة بشأن تصميم المنتجات بنحو يتيح إعادة الاستخدام وإعادة التدوير، لإعطاء الضوء الأخضر للأسواق للابتكار والاستثمار، مع المرونة في وضع معايير معينة على المستوى الوطني، مصممة خصيصًا للسياقات المحلية • ويمكن تكليف هيئة خبراء أو فريق عامل أو فريق ما بوضع مبادئ توجيهية عامة عالمية لتصميم المنتجات البلاستيكية. ويمكن أن يكون في هذه الهيئة تمثيل من خلفيات وتخصصات مختلفة، وأن تكون مدعومة بالبيانات العلمية وأفضل الممارسات الحالية • وضع مبادئ توجيهية خاصة بالمنتج و/أو القطاع، بالاعتماد على المعايير والمبادئ التوجيهية الحالية على المستوى الوطني أو الإقليمي أو القطاعي، بطرق منها اتباع نهج تدريجي على مراحل بعد اعتماد المعاهدة
النُهج القطاعية	عالمي أو وطني	إلزامي أو طوعي	• قد تختلف متطلبات ومعايير التصميم حسب المنتج أو مجموعة المنتجات • ومن الممكن أن تُعطى الأولوية لقطاعات محددة، بواسطة برامج منها برامج العمل المخصصة، والاستناد إلى أفضل الممارسات والخبرات الحالية، دون التأثير سلبًا على المتطلبات والخصائص الحاسمة للجودة • وتشمل الأمثلة على القطاعات التي يمكن أن تكون فيها النهج القطاعية ذات صلة التغليف، والمنسوجات، والإطارات، والبلاستيك الزراعي، ومعدات الصيد، والقطاعات التي تولد إطلاقات من الجسيمات البلاستيكية الدقيقة.

20 انظر أيضًا الوثيقة التجميعية التي قدمها الرئيسان المشاركان، القسم الخامس - ج، وملحقها ب (الجزء د).

النهج	مستوى التطبيق	مستوى الإلزام	الوصف
النهج الخاصة بالسياق، بما يشمل اتخاذ القرارات على المستوى الوطني			وتشمل النهُج الممكنة التي وقع تحديدها ما يلي: • وضع استراتيجيات وتدابير سليمة علميًا على المستوى الوطني، للسماح بالمرونة لتحديد النُّهُج الأكثر فعالية وملاءمة لتصميم المنتجات، مع مراعاة الظروف والقدرات الوطنية، والبيئة والمناخ الوطنيين، واختلاف مستويات النضج التكنولوجي. • نهج طوعي للتصميم المستدام مصحوب بإرشادات سيتم تطويرها لتعتمدها الدول الأعضاء، والإدراج في خطط العمل الوطنية، مع الإبلاغ والرصد الوطنيين
الغايات21	عالمي أو وطني	إلزامي أو طوعي	وتشمل النهُج الممكنة التي وقع تحديدها ما يلي: • غايات إعادة الاستخدام وإعادة التدوير عالميًا مقترنة بخطط العمل الوطنية. • الغايات الوطنية الإلزامية المتعلقة بإعادة التدوير والجمع (التي لها الأولوية على غايات إعادة الاستخدام وإعادة تدوير المحتوى)، وفقًا للمبادئ التوجيهية والمعايير العالمية، للسماح بالمرونة ومراعاة الظروف الوطنية وتباين القدرات، لا سيما في البلدان النامية. • غايات التصميم وإعادة التدوير والجمع الوطنية الطوعية التي يتعين تضمينها في الخطط الوطنية، بناءً على الظروف والقدرات وأحوال الأسواق الوطنية، وبناءً أيضًا على تقييم كيفية توسيع نطاق الجمع وإعادة التدوير، لا سيما في البلدان النامية. • أهداف إعادة الاستخدام الوطنية الطوعية أو إعادة تدوير المحتوى، استنادًا إلى الطابع الفعلي الملوّث، والتكنولوجيا، وقدرة الهياكل الأساسية في البلدان. • غايات إعادة تدوير المحتوى، بما في ذلك الغايات الخاصة بكل تطبيق على حدة.

6. الملاحظات الختامية

34. خلال عمل فريق الخبراء، وفي إطار كل مجال داخل في نطاق ولايته، شارك الخبراء المشاركون في تبادل ديناميكي وبناء، وجرى تحديد وتحليل مجموعة واسعة من الآراء والنُّهُج الممكنة، بما يتوافق مع ولاية فريق الخبراء.

35. وأصبح من الواضح أنه على الرغم من عدم وجود رأي موحد بشأن إدراج أحكام تتعلق بالبنود المعنية أو نطاقها، يمكن تحديد بعض القواسم المشتركة والتداخلات بين المجالات الثلاثة التي تشتمِل عليها ولاية فريق الخبراء.

36. ولإحراز تقدم في المفاوضات، يجب أن يكون جوهر النهج المقترحة قادرًا على السماح بالمرونة على المستوى الوطني في التنفيذ. ويبدو أن هذا ينطبق بشكل خاص على المنتجات الخاضعة لتدابير الرقابة، والمواد الكيميائية المثيرة للقلق المضافة إلى المنتجات البلاستيكية ومتطلبات تصميم المنتجات.

37. وقد ينظر المفاوضون، لدى العمل على هذه القضايا، في إمكانية اتباع نهج تكميلية أو متكاملة لمعالجتها. وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون من المفيد مراعاة النهج المرحلية أو المتسلسلة، عند وضع النهج القائمة وغير القائمة على المعايير المعنية بتنفيذ الأحكام بعد ذلك.

38. ويود الرئيسان المشاركان أن يشكرا جميع الخبراء المشاركين على مشاركتهم النشطة ومساهماتهم الغنية في هذا العمل. وقد سعيا، في هذا التقرير، إلى التعبير بأكثر الطرق الممكنة توازنًا وحيادية عن النطاق الكامل للآراء المعرب عنها، مع تقديم لمحة عامة موجزة عن مجموعة النهج الممكنة التي حددها وحللها فريق الخبراء، تنفيذًا للتكليف الوارد من اللجنة.

39. ويأمل الرئيسان المشاركان في أن تكون نتائج فريق الخبراء هذا مفيدة لإرشاد عمل اللجنة الإضافي، دون الإخلال بالمواقف الوطنية ونتائج المفاوضات.

21 لم يعتبر جميع الخبراء أن هذا البند يقع ضمن نطاق ولاية فريق الخبراء.